تقديم مركز نهوض للدراسات والبحوث

يأتي هذا الكتاب ضمن مشروع تبنَّاه **مركز نهوض للدراسات والبحوث**، يهدف إلى تقديم أهم الكتابات والأبحاث القانونية في الغرب للقارئ والمجتمع القانوني العربي. ويأتي هذا المشروع انطلاقًا من إيمان المركز بأهمية القانون المقارن، كونه -دون مبالغة- الأداة الوحيدة لدينا في العالم العربي للنهوض بفكرنا القانوني، وإصلاح أنظمتنا القانونية، والارتقاء بها من حالة الجمود والتراجع التي يعيشها العالم العربي. فبالمراجعة التاريخية لعصر النهضة وبدايات نشأة المدرسة القانونية العربية الحديثة في بدايات القرن العشرين، يتضح بجلاءٍ أن الدراسات القانونية المقارنة واطلاعنا عليها في العالم العربي قد أسهم إسهامًا جوهريًّا في بناء المدرسة القانونية العربية المعاصرة.

ولدراسات القانون المقارن أهمية عالمية، فمنذ المؤتمر الأول للقانون المقارن الذي عُقِدَ عام ١٩٠٠م في باريس، أصبح هناك مدرسة فكرية عالميًّا معنيَّة بدراسات القانون المقارن، من أمثال الفقيه الألماني كونراد زويغيرت (Konrad Zweigert)، مؤلِّف كتاب "**المدخل إلى القانون المقارن**" الصادر عام ١٩٦٩-١٩٧١م، بالتعاون مع الفقيه هاين كوتز (Hein Kotz)، الذي يُعَدُّ من أهم المراجع الكلاسيكية في مجال القانون المقارن. حيث يؤمن الفقيهان بأهمية القانون المقارن، لسببٍ بسيطٍ يتمثَّل في أن الغاية من القانون هي التفاعل مع مشاكل المجتمعات وحلُّها، وهي مشاكل متشابهة عامَّة، ولا تختلف اختلافًا جذريًّا من مجتمعٍ إلى آخر في العالم، ومن ثَمَّ تأتي أهمية دراسات القوانين المقارنة للاطلاع والاستفادة من تجارب الدول والأنظمة القانونية المختلفة.

ويعاني الواقع القانوني العربي مجموعةً من المعوقات التي تعيق تطوير الفكر القانوني العربي. ويتمثَّل أحد هذه المعوقات في انقطاعنا عن المتغيرات القانونية والفكرية الحاصلة في المدارس القانونية الأخرى بشكل ممنهج، ولا يقلِّل هذا

الواقع من شأن الدراسات والأبحاث القانونية المقارنة التي تزخر بها المكتبة العربية، ولكن هناك غياب للمشاريع البحثية المركزية لدراسات القوانين المقارنة. ومن ثَمَّ يأتي هذا المشروع الذي يهدف إلى الإسهام في سدِّ هذه الثغرة، وإن كان بشكل محدود، ولكن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة.

ويأتي هذا الكتاب الذي نقدِّمه للقارئ العربي ضمن سلسلة دار نشر جامعة أكسفورد بعنوان «**الحقوق الأصيلة**» (Inalienable Rights)، التي يكتبها عدد من فقهاء القانون الأمريكي حول حقوق المواطن الأمريكي الدستورية، وتهدف السلسلة إلى تسليط الضوء على هذه الحقوق الدستورية في النظام القانوني الأمريكي، التي تُعَدُّ فريدةً من نوعها، كما تتناول موضوعات وآراء خلافية تهدف إلى مناقشة هذه الحقوق مناقشة علمية وتشجيعها.

وقد اضطلع **مركز نهوض للدراسات والبحوث** بترجمة هذه السلسلة، لنقل هذه الكتابات المتميزة إلى المجتمع القانوني العربي دون إبداء رأي أو موقف محدَّد حول ما تتضمَّنه. حيث يهدف المشروع إلى إطلاع الباحث القانوني العربي على هذه السلسلة، وتشجيع النقاش في الفقه القانوني العربي حول هذه الموضوعات، أملًا في الارتقاء بالحركة الفقهية القانونية العربية، لتتحوَّل من مجرَّد مُستقبِلٍ للأفكار إلى صانِعٍ لها، ومشاركٍ في هذا الحراك القانوني العالمي.

وهذا الإصدار المعنون «**الديمقراطية والمساواة: الرؤية الدستورية الراسخة لمحكمة وارن**» من تأليف كلٍّ من جيفري ستون (Geoffrey R. Stone) وديفيد شتراوس (David A. Strauss)، وكلاهما أستاذ للقانون الدستوري في كلية القانون بجامعة شيكاغو، التي تُعَدُّ من أعرق كليات القانون في الولايات المتحدة الأمريكية. ويتناول المؤلِّفان قضية تفسير الدستور التي تُعَدُّ من أكثر الأمور المختلف عليها بين المحافظين الذين يتبنَّون «النزعة الأصولية» (originalism)، والليبراليين الذين يؤمنون بأنَّ تفسيرَ الدستور وفهمه مسألة حيَّة وتفاعليَّة مع واقع المجتمع وتطوره، ومن ثَمَّ يتبنَّون «النزعة الدستوريَّة الحيَّة» (living constitutionalism).

ويؤكِّد المؤلِّفان أهميةَ التفسير الحيّ للدستور، ومدى تأثيره في سُمعة المحكمة

العليا في الولايات المتحدة الأمريكية ومصداقيتها، وذلك من خلال استعراض أهم القضايا في حقبة «محكمة وارن»، نسبةً للقاضي إيرل وارن (Earl Warren)، الذي كان رئيسًا للمحكمة العليا في ذلك الوقت. فقد كان لهذه الحقبة أثر كبير في تأسيس مفاهيم دستورية جديدة في خمسينيات القرن الماضي، والرد على منتقديها من المحافظين الذين اتهموها بمخالفة الدستور.

وهذا الكتاب هو الكتاب الثاني من سلسلة «**الحقوق الأصيلة**» التي يترجمها المركز، وقد أصدر منها كتاب «**ليس وثيقة انتحار: الدستور في زمن الطوارئ القومية**» لريتشارد بوزنر، أستاذ القانون بجامعة شيكاغو، والقاضي بالمحكمة الفيدرالية الأمريكية. آمِلين أن يُسهم هذا الكتاب وغيره من كتب السلسة في تسليط الضوء على دور المحاكم الدستورية في الديمقراطيات الليبرالية، وتشجيع الاشتباك النقدي مع المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها النُّظُم الديمقراطية الراسخة، وفَهْم الحقوق والواجبات فهمًا أعمق، وخَلْق حراكٍ فكري إيجابي في المجتمع الفقهي والقانوني العربي، ولدى الممارسين من القضاة، لِلَعب دور رئيس في حماية حقوق الأفراد وصَونها في مجتمعاتنا.